

رغم الهدنة.. قصف إسرائيلي جنوب بيروت وإصابة صحفيين

وزير الدفاع اللبناني: لا حرية حركة لإسرائيل في الاتفاق



قوات إسرائيلية على الحدود اللبنانية



من بلدة الخيام

فرنسا: سنمارس دورنا بالتشاور الوثيق مع جميع حلفائنا لضمان تنفيذ بنود الاتفاق

وأعلن بدء مرحلة جديدة بعد وقف النار، مشددا على أن لبنان اليوم بات في أمس الحاجة للوحدة الوطنية تصون سيادته.

من جهة أخرى على وقع الترحيب الدولي بالهدنة بين إسرائيل وحزب الله، شدد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أمس الأربعاء على أن بلاده تحتفظ بحق الرد على الضربات الجوية التي شنّتها إسرائيل الشهر الماضي، لكنها تدرس أيضا تطورات أخرى بالمنطقة مثل اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان.

وقال لصحافيين في لشبونة إن إيران ترحب باتفاق الثلاثاء وتامل في أن يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وفق رويترز.

وبوقت سابق أمس، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، في بيان، أن بلاده «ترحب بنبأ انتهاء العدوان الإسرائيلي» على لبنان.

كما أضاف أن طهران «تؤكد دعمها الراسخ للبنان حكومة وشعبا ومقاومة»، في إشارة إلى حزب الله الذي مني خلال الأشهر القليلة الماضية بخسائر بشرية فادحة. إذ نفذت إسرائيل عشرات الاغتيالات منذ سبتمبر الفائت، بلغت أوجها بقتل أمين عام الحزب حسن نصرالله بغارات عنيفة على حارة حريك في الضاحية الجنوبية لبيروت يوم 27 سبتمبر.

كما اغتالت هاشم صفي الدين، ابن خالته نصرالله، الذي كان من المرتقب أن يخلفه في زعامة الحزب، بغارات على منطقة المريجة في الضاحية في أكتوبر، فضلا عن غيره من القادة العسكريين من الصف الأول في الحزب.

في ناحية أخرى فقد رحب رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر بالإعلان، معتبرا أن القرار كان لا بد من اتخاذه منذ فترة طويلة.

وأضاف أن إعلان وقف إطلاق النار أثبت أن الدبلوماسية يمكن أن تنجح حتى في أكثر الظروف تحديا.

كما اعتبر خلال جلسة المساءلة الأسبوعية في مجلس العموم، أنه يتعين على الجميع اغتنام هذه الفرصة لتعزيز الثقة وتهدئة التوترات والدفع نحو وقف إطلاق نار أوسع نطاقا.

إلى ذلك، كشف أنه عقد اجتماعات هذا الصباح حول الإعلان مع الوزراء على أن يعقد اجتماعات أخرى في وقت لاحق.

في سياق متصل، أعلنت الخارجية الفرنسية أنها ستشارك بفعالية في متابعة تطبيق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان.

وتابعت في بيان، أنها ستمارس دورها بالتشاور الوثيق مع جميع حلفائها لضمان تنفيذ بنود الاتفاق. كذلك شدد على أنه بات بإمكان اللبنانيين الاعتماد دائما على دعم فرنسي دون هوادة، انطلاقا من علاقة الصداقة الفريدة التي تربط بين البلدين، وفق البيان.



عناصر من الجيش اللبناني يتجهون إلى الجنوب

إنتاجها أو المواد ذات الصلة بالأسلحة في لبنان من قبل الحكومة اللبنانية.

– سيتم تفكيك جميع المنشآت غير المصرح بها المعنية بإنتاج الأسلحة والمواد ذات الصلة بالأسلحة.

– سيتم تفكيك جميع البنى التحتية والمواقع العسكرية، ومصادرة جميع الأسلحة غير المصرح بها التي لا تتوافق مع هذه الالتزامات.

– سيتم إنشاء لجنة تحظى بموافقة كل من إسرائيل ولبنان للإشراف والمساعدة في ضمان تنفيذ هذه الالتزامات.

– ستقدم إسرائيل ولبنان تقارير عن أي انتهاكات محتملة لهذه الالتزامات إلى اللجنة وإلى قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل).

– سيُنشر لبنان قوات الأمن الرسمية وقوات الجيش على طول جميع الحدود ونقاط العبور والخط المحدد للمنطقة الجنوبية كما هو موضح في خطة الانتشار.

– ستسحب إسرائيل تدريجيا من جنوب الخط الأزرق في فترة تصل إلى 60 يوما.

– ستعزز الولايات المتحدة مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل ولبنان للوصول إلى حدود برية معترف بها.

من جانب آخر شدد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، على أن لبنان طوى لحظة تاريخية كانت الأخطر عليه، مؤكدا أنها هدأت شعبه وتاريخه وفرواته.

وناشد اللبنانيين الوحدة من أجل بلادهم، لافتا إلى أن اللحظة الحالية هي اختبار لكل الطوائف اللبنانية من أجل إنقاذ البلاد.

كما تابع أن على الجميع الإسراع باختيار رئيس للجمهورية يجمع ولا يفرق، موضحا أن الأولوية اليوم تكمن بالحفاظ على وحدة لبنان وبناء مؤسساته الدستورية.

إلى ذلك، ناشد من فورا خارج لبنان جراء الحرب للعودة.

وكانت إسرائيل قد أكدت خلال الساعات الماضية على لسان عدة مسؤولين أن لديها الحق بالتحرك في حال حصول أي انتهاك لهذا الاتفاق، وهي نقطة إشكالية على ما يبدو، إذ تشكل انتهاكا لسيادة الدولة اللبنانية.

كما شدد الجيش الإسرائيلي بوقت سابق أيضا على أنه سيتحرك ضد أي جهة تحاول خرق الاتفاقية، التي تمتد في مرحلة أولية لمدة 60 يوما.

فيما أفادت مصادر إعلامية إلى أن رسالة أميركية جانبية، ضمنّت لإسرائيل الحق في الرد على التهديدات القادمة من الأراضي اللبنانية حسب القانون الدولي.

كذلك أشارت إلى أن الجانب الإسرائيلي يحتفظ بحقه في التحرك بأي وقت ضد الانتهاكات في الجنوب اللبناني.

يذكر أن مجلس الوزراء الإسرائيلي الأمني المصغر كان وافق، مساء الثلاثاء، على اتفاق لوقف إطلاق النار في لبنان مكون من 13 نقطة.

حيث ينص الاتفاق على ما يلي:

– حزب الله وجميع الجماعات المسلحة الأخرى في الأراضي اللبنانية لن تنفذ أي عمل هجومي ضد إسرائيل.

– في المقابل، لن تنفذ إسرائيل أي عمل عسكري هجومي ضد أهداف في لبنان، سواء على الأرض أو في الجو أو في البحر.

– تعترف إسرائيل ولبنان بأهمية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701.

– هذه الالتزامات لا تلغي حق إسرائيل أو لبنان في الدفاع عن النفس.

– ستكون قوات الأمن والجيش اللبنانيين الرسميين هي الجهات المسلحة الوحيدة المسموح لها بحمل السلاح أو تشغيل القوات في جنوب لبنان.

– سيتم الإشراف على بيع الأسلحة أو توزيعها أو

إيران: نأمل أن يصد وقف النار في لبنان ويصبح دائما

«وكالات»: رغم بدء سريان اتفاق وقف النار بين حزب الله وإسرائيل، شهدت أكثر من بلدة حدودية في الجنوب اللبناني إطلاق نار من قبل القوات الإسرائيلية نحو الأهالي العائدين إلى مناطقهم.

فقد أفادت مصادر أمس الأربعاء بإصابة عدد من الصحفيين برصاص الجنود الإسرائيليين، في بلدة الخيام.

كما تعرضت بلدة عيتا الشعب بالإضافة إلى بلدة كفر كلا، لقصف مدفعي إسرائيلي.

فيما عمد عناصر الجيش اللبناني إلى إغلاق جميع المداخل المؤدية إلى الخيام خوفا على سلامة المواطنين، بسبب وجود قوات إسرائيلية داخل البلدة، إذ لم تنسحب منها بعد، بحسب ما أفادت الوكالة الوطنية للإعلام.

لجاء ذلك بعد ساعات من دخول وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله اللبناني حيز التنفيذ فجرأ

كما جاء مع توجه العديد من الآليات العسكرية التابعة للجيش اللبناني نحو جنوب نهر الليطاني، من أجل تعزيز وجوده في المنطقة، تنفيذا لما نص عليه اتفاق وقف النار.

وكانت إسرائيل بدأت منذ 23 سبتمبر الماضي حملة جوية عنيفة وواسعة على مناطق عدة في لبنان، طالبت معاقلة حزب الله في ضاحية بيروت الجنوبية وفي جنوب البلاد وشرقيها.

كما توغلت قواتها من محاور عدة إلى عدد من القرى والبلدات الحدودية، أبرزها بلدة الخيام حيث دارت لآيام اشتباكات «شرسة» مع مقاتلي حزب الله، وفق الوكالة الوطنية.

فيما أدى الصراع إلى مقتل 3754 شخصا على الأقل وإصابة أكثر من 15 ألفا بنيران إسرائيلية منذ بدء حزب الله وإسرائيل تبادل القصف في 8 أكتوبر 2023 على وقع الحرب في غزة.

من جانب آخر فيما دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل حيز التنفيذ، فجرأ، أكد وزير الدفاع اللبناني مورييس سليم أن الكلام عن حرية التحرك لإسرائيل في بلاده يناقض مضمون ما نشر في الاتفاق المؤلف من 13 بندا، والذي لا ينص على هذا الموضوع.

وأضاف في بيان قبيل انعقاد جلسة مجلس الوزراء أمس الأربعاء، أن ما نص عليه الاتفاق هو حق الجانبين في الدفاع عن النفس.

كما شدد على أن الجيش اللبناني سيقوم بكل ما يلزم لمواكبة تنفيذ الاتفاق، وسيكون الركن الأساس في كل ما يدور ضمنه من خطوات، وفق الوكالة الوطنية للإعلام.

أما عن توقيت بدء الجيش تنفيذ خطة الانتشار، فأشار سليم إلى أن «هذه الخطة هي التي ستناقش في مجلس الوزراء وقائد الجيش سيرض كل المراحل».

كذلك أكد أن الجيش سينتشر سيرفع عيده تباعا.



وجانب آخر من الدمار



الدمار في منطقة الشياخ في الضاحية الجنوبية لبيروت